Journal of Risk & Crisis Management (JRCM) • Vol 5, Issue 1 (2023) • P: 11 – 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jrcm
ISSN: 2664-6285 (Online) • ISSN: 2664-6293 (Print)

The Role and Activation of Agricultural Risk Management Fund in Jordan (Case Study of Vegetable Farmers in Jordan)

Dr. Ali Abdallah Ali Algharibeh*[1] , Prof. Fraj Chemak[1]

[1] National Agronomic Institute of Tunisia (INAT) | University of Carthage | Tunisia

Received: 22/08/2023

Revised: 01/09/2023

Accepted: 03/09/2023

Published: 30/09/2023

* Corresponding author: alighraibeh@yahoo.com

Citation: Algharibeh, A. A., & Chemak, F. (2023). The Role and Activation of Agricultural Risk Management Fund in Jordan (Case Study of Vegetable Farmers in Jordan). *Journal of Risk and Crisis Management, 5*(1), 1 – 11. https://doi.org/10.26389/AJSRP.G220823

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: The agricultural sector is considered very susceptible, thus requiring the implementation of developmental strategies to uphold its significance and facilitate its enhanced contribution to overall domestic production. This study aims to understand the role of the Agricultural Risk Management Fund and its activation methods from the perspective of vegetable farmers in Jordan. The study utilised a quantitative analytical approach, with a sample size of 186 individuals engaged in vegetable farming. The utilisation of descriptive analysis was employed To elucidate the role of the Agricultural Risk Management Fund and its activation methods. The research revealed that those who did not participate in the Risk Management Fund accounted for 64% of the sample. Among this group, the primary reason cited for non-participation was lack of interest, which was reported by the majority of respondents (38%), And The majority of participating farmers in the fund, accounting for 76%, believe that the subscription fee paid to the fund is not appropriate. To address this, farmers indicated that the suitable fee rate should be 17.3 Jordanian Dinars per donum. The study's findings suggest that it would be beneficial to conduct awareness workshops and lectures for farmers in order to familiarise them with the fund, its functions, objectives, and its significance within the agricultural industry. The study additionally highlights the importance of activating the Risk Management Fund in accordance with the desires of farmers, as well as the establishment of unambiguous regulations for risk mitigation and prevention. The focus of this study is on the Agricultural Risk Management Fund (ARMF) and its implications for vegetable growers in the Northern Jordan Valley region of Jordan. The primary concern is to examine the various risks faced by these farmers and how the ARMF can contribute to mitigating these risks.

Keywords: Agricultural Risk Management Fund, vegetable farmers, risk, Northern Jordan Valley, Jordan.

دور صندوق إدارة المخاطر الزراعية في الأردن وتفعيله (دراسة حالة مزارعي الخضروات في الأردن)

الدكتور/ علي عبد الله الغرايبة*[1], الأستاذ الدكتور/ فرج شمك[1]

[1] المعهد الوطني للعلوم الفلاحية بتونس | جامعة قرطاج | تونس

المستخلص: القطاع الزراعي من القطاعات الاكثر مخاطرة فلابد من توجيه السياسات التنموية للحفاظ على أهميته بل وتمكينه من لعب دور أكبر من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي، خصوصاً في ظل العولمة التي تشكل تحدياً صعباً أمام هذا القطاع والقطاعات الأخرى. تأتي هذه الدراسة للتعرف على دور صندوق إدارة المخاطر الزراعية وسبل تفعيله من وجهة نظر مزارعي الخضروات في الأردن.وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الكمي التحليلي حيث تم اخذ عينة تألفت من 186 مزارعا من مزارعي الخضروات في الاغوار الشمالية ، وتم استخدام التحليل الوصفي لبيان دور صندوق إدارة المخاطر الزراعية وسبل تفعيله ، وخلصت الدراسة الى أن غير المشتركين في صندوق إدارة المخاطر بلغت نسبتهم 64% وتعود أسباب عدم الاشتراك الى ان اغلبهم غير مهتم بنسبة (38%)، وأن غالبية المزارعين المشتركين في الصندوق بنسبة (76%) يعتقدون أن مبلغ الاشتراك المدفوع للصندوق غير مناسب. ولمعالجة ذلك أظهر المزارعين أن معدل المبلغ المناسب يتوجب أن يبلغ (17.3) دينار عن الدونم الواحد. وبناءا على نتائج الدراسة فأن الدراسة توصي بعمل ندوات ومحاضرات توعية للمزارعين بالتعريف بالصندوق بمهامه واهدافة وأهمية صندوق إدارة المخاطر للقطاع الزراعي، وتفعيل صندوق إدارة المخاطر بما يلبي طموحات المزارع ورسم سياسات درء المخاطر والوقاية منها واضحة المعالم.

الكلمات المفتاحية: صندوق إدارة المخاطر، مزارعي الخضروات، المخاطرة، الأغوار الشمالية- الأردن.

المقدمة

تعتبر الزراعة في جميع الدول ركيزه اساسية للتنمية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ، وفي العقود الثلاثة الماضية تقدمت لتصبح ركيزة ببعدها البيئي ايضا بماينطوي علية ذلك من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد وحفظ حقوق الاجيال القادمة فيها ويؤمن ضروف التنمية المستدامة . وقد بنت جميع الدول ، بما فيها المتقدمة منها استراتيجياتها الزراعية على هذا الاساس، فلم تعد تتوقف عند البعد الاقتصادي المباشر للزراعة بل تنظر فيما هو اعمق من ذلك متمثلا في البعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية الزراعية وارتباطهما مع البعد الاقتصادي (وزارة الزراعة، 2021).

ويعتبر القطاع الزراعي في الأردن من القطاعات الاقتصادية الهامة فبالإضافة إلى أبعاده الاجتماعية والاقتصادية فانه يلعب دورا مهما في الاستقرار السياسي والأمن الغذائي، حيث يمكن اعتباره من أهم القطاعات الإنتاجية والتي باتت أكثر وضوحا خلال أزمة كورونا التي مضت نظراً لاستمراره في الانتاج وتوفير ما يحتاجه السوق المحلي من منتجات، وكذلك من خلال القيمة المضافة الكلية للقطاع الزراعي والمرتبطة بالنشاطات الاخرى كالصناعات الغذائية والتي بلغت ما يقارب 15-20 % من اجمالي الناتج المحلي (موقع وزارة الزراعة الأردنية، www.moa.gov.jo) ، ولمساهمته المهمة في ميزان المدفوعات الوطني لكل بلد ومساهمته في توفر وتوليد فرص العمل المتزايدة، من هنا تأتي أهمية قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يعكس بصورة أساسية تطور هذا القطاع ومدى مساهمته في اقتصاد أي دولة، وبلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي لعام 2020 5.2%(دائرة الاحصاءات العامة،2021).

وتعتبر الخضروات من الركائز الاساسية للتنوع البيولوجي النباتي ووجودها صحي وضروي لكوكبنا فأنواعه عديده وطرق تكاثره مختلفة ، وهو قطاع مهم من قطاعات الزراعة التي لايمكن لنا ذكر الزراعة الا ويخطر في بالنا عالم الخضروات بأنواعها، أضف الى ذلك أهميتها من الناحية الاقنصادية ودوه المهم في اقتصاديات الدول لاسيما العظمى كالصين والولايات المتحدة فأنتاج العالم من الخضروات بلغ مليون ومئة الف طن عام 2020 (موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://www.fao.org/).

وفي الأردن تعد الخضروات من الركاز الاساسية من القطاع الزراعي في الأردن، وأنتاج الخضروات أحد مكونات الرئيسية للأنتاج النباتي بوجه الخصوص، وتبلغ مساحة الاراضي الزراعية المستغلة مايقارب (203-270) الف هكتار تشكل مانسبته 025%-30% من المساحة الكلية الصالحة للزراعه من اراضي المملكة، في حين تبلغ نسة الاراضي المزروعة بالخضروات بالنسبة للمساحات المستغلة في الزراعة بين 18%-20% للسنوات 2017-2019 (وزارة الزراعة،2019).

ويشكل انتاج الخضروات النسبة الاكبر من حيث الكمية اذ يشكل اكثر من 50 % من الانتاج الكلي للأنتاج النباتي في معظم السنوات وهذا يدل على أهمية الخضروات كمحاصيل استراتيجية ، حيث بلغت نسبة انتاج الخضروات مقابل الانتاج النباتي الكلي في الأردن اوجها في عام 2018 فبلغت 77% من مجمل الانتاج بأكثر من مليوني ونصف المليون طن فيما كانت النسبة في عام 2019 هي 63% بواقع مليون وسبعمائة الف طن تقريبا(وزارة الزراعة ، 2019)، ووفقا لتقرير وزارة الزراعة في بداية عام 2021 أن وزارة الزراعة حققت الاكتفاء الذاتي من الخضروات في المملكة بنسبة تقارب 99% لعام 2020(موقع جريدة الرأي،https://alrai.com/)، حيث كان الاكتفاء الذاتي من الخضروات بنسبة 95% في عام 2017 وارتفعت في عام 2018 لتتجاوز 96% اما عام 2019 فقد تجاوزت 98% وهذا مبشر جدا ويؤكد على اهمية قطاع زراعة الخضروات في الأردن(دائرة الاحصاءات الأردنية، 2019).

واذا امعنا النظر في الاحصاءيات العالمية (موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://www.fao.org/) لعام 2018 للطماطم نجد ان كمية الانتاج العالمية من الطماطم هي 182 مليون طن وانتاج الأردن من الطماطم هو 717865 الف طن أي ان الأردن ينتج تقريبا 0.004 من انتاج العالم من الطماطم فهذا رقم كبير وكبير جدا اذا ما اخذنا ان عدد الدول هو 210 دولة ومساحة الأردن بالنسبة للدول الاخرى والمساحة الصالحة للزراعه والمستغلة بالنسبة للعالم واذا ربطنا ذلك بأن الأردن ثاني افقر دولة بمصادر المياه. وإدراكاً بأهمية المخاطر الزراعية وضرورة حسن ادارتها، فقد في الأردن عام 2009 إنشاء صندوق إدارة المخاطر الزراعية كمؤسسة حكومية تتبع وزارة الزراعة، بهدف إدارة المخاطر الزراعية وفق منهج متطور ومنظم للحد من آثار هذه المخاطر (العدوان، 2009). على ذلك، تختص هذه الدراسة بدراسة دور هذا الصندوق وسُبل تفعيله من وجهة نظر مُزارعي الخضروات في الأردن.

مشكلة البحث

إذا كان المزارعون على قناعة تامة بوجود المخاطرة في الزراعة، وتأثيرها على اتخاذ القرار، فإنه يمكن التنبؤ بصورة أكثر بعدم الكفاءة، وعدم الاستقرار في التغيرات في التكاليف، والعوائد والموارد، وعلى ضوء ذلك كيف يمكن اتخاذ القرارات الإدارية التي تؤدي إلى تقلص هذه التغيرات؟ لهذا وللوصول الى بيئة اعمال زراعية مستدامة جاذبة للاستثمار الداخلي والخارجي لابد من الوصول الى كيف يمكن تفعيل صندوق إدارة المخاطر الزراعية للتغلب على كل ما من شأنه التسبب بالخسارة لهم من خسائر وتأثيرات سلبية في الدخل الصافي وكذلك العوامل التي لا يمكن التحكم بها مثل الظروف المناخية والأمراض والعوامل الاجتماعية والبشرية وغيرها.

1- ما نسبة مزارعي الخضروات المشتركين في صندوق إدارة المخاطر ؟
2- ماهي اهم اسباب عدم اشتراك مزارعي الخضروات في صندوق إدارة المخاطر ؟
3- مادرجة تقبل مزارعي الخضروات عن مبالغ الانتساب لصندوق إدارة المخاطر ؟
4- ما مدى فعالية صندوق إدارة المخاطر في تعويض مزارعي الخضروات المتضررين من المخاطر الزراعية ؟

اهمية البحث

تتأتى أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على مؤسسة حكومية أنشئت خصيصا لتقوم بمهمة إدارة المخاطر الزراعية والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة وتعويض المزارعين المتضررين من المخاطر الزراعية وتشجيع المزارعين على اتباع التقنيات المناسبة للسيطرة على المخاطر الزراعية والحد من الخسائر الناتجه عنها، وعلى الرغم من أهمية أدوار هذا الصندوق الا ان هذا الصندوق ما يزال بعيداعن اهتمام الباحثين الزراعيين بالقدر اللازم حول الدور الفعلي لصندوق من وجهة نظر المزارعين أنفسهم. لذلك تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية لتقييم دور مزارعي اللخضروات فيما يتعلق بأدوار الصندوق ومدى فعاليتها في تعويض المزارعين المتضررين من المخاطر الزراعية فيما يسهم بتطوير عمل الصندوق وزيادة قدرته في إدارة المخاطر الزراعية، الامر الذي يعود بالنفع على الجميع .

اهداف الدراسة

1- معرفة نسبة مزارعي الخضروات المشتركين في صندوق إدارة المخاطر .
2- الكشف عن أهم اسباب عدم اشتراك مزارعي الخضروات في صندوق إدارة المخاطر .
3- بيان درجة تقبل مزارعي الخضروات عن مبالغ الانتساب لصندوق إدارة المخاطر .
4- توضيح مدى فعالية صندوق إدارة المخاطر في تعويض مزارعي الخضروات المتضررين من المخاطر الزراعية ؟

فرضيات البحث

1- هناك مستوى منخفض من مزارعي الخضروات المشتركين في صندوق إدارة المخاطر في لواء الاغوار الشمالية في الأردن.
2- هنالك اسباب متعددة لعدم اشتراك مزارعي الخضروات في صندوق إدارة المخاطر.
3- هناك مستوى منخفض من عدم تقبل مزارعي الخضروات لمبلغ الانتساب لصندوق إدارة المخاطر.
4- هناك مستوى منخفض عند مزارعي الخضروات حول فعالية الصندوق في تعويض المزارعين المتضررين من المخاطر الزراعية.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (Varangis et al, 2002)قامت دراسة العلاقه التاريخيه بين عمل الاقتصاديين التطبيقيين وصانعي السياسات والمؤسسات التي جائت لتميز اسواق السلع والمخاطر في الثمانينيات .وناقشوا في بحثهم مجموعه من الاعمال في تغيير التفكير من حيث الابتعاد عن اهداف التثبيت الى السياسات التي اكدت على إدارة المخاطر ولان تكاليف تجنب المخاطرة يمكن ان تكون عالية والقدرة على التأمين الذاتي محدودة وأن صانعي السياسات عليهم ان يصلوا الى الطرق التي يمكن من خلالها توسيع مدى وصول الاسواق لأدوات إدارة المخاطر لصالح الاسر والشركات في الدول النامية. وقد توصلوا في دراستهم الى انه يجب على الحكومات والاسر والشركات الاستجابة لمجموعة واسعة من مصادر المخاطرة ، وأكدوا على دور السياسة المتكاملة من قبل الحكومه في إدارة المخاطر .
2- دراسة (Arias et al, 2017) هدفت الى بيان اهمية إدارة المخاطر الزراعية الشديده بطريقة شاملة حيث توجد علاقات متبادلة واضحة بين المخاطر الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة في البرازيل، نوه فيها الى ان الناتج المحلي الوطني والذي يصل الى 1% سنويا في المتوسط يمكن ان يصل ال3% في بعض السنوات وهذا يشير الى ضعف إدارة المخاطر في القطاع الزراعي، ونتجت هذه الدراسة عن وجود نقص في تكامل السياسات العامة القائمة على المستوى الاتحادي والبرامج المخصصة لإدارة مخاطر الكوارث الزراعية في البرازيل ممايحد من الخسائر النظامية على المستوى الوطني .
3- دراسة (Kirechev, 2018) هدفت الى كيفية الوصول للأجراءات والحلول الاستراتيجيه الرئيسية لإدارة المخاطر الزراعية وذلك عن طريق تقسيم الاليات الى نوعين رئيسين الاليات غير الرسمية وفيها يبحث المزارعون عن فرصه لتجنب المخاطر بأنفسهم والاليات الرسمية والتي يتم تقديمها على اساس السوق أو الاداره بالشكل العام ، حيث تم اجراء التحليل لأليات إدارة المخاطر في الحيازات الزراعية في بلغاريا مع التركيز على ادوات الدعم العام، ومن أهم مانتجت عنه الدراسة ان للحكومة دورا مهما من خلال تهيئة الضروف ودعم المزارعين حتى يتمكنوا من إدارة المخاطر في الزراعة بشكل معقول ، وأوصت الدراسة بأنه يجب ان تكون تدابير دعم إدارة المخاطر الزراعية حافزا ماليا تكميليا لتطوير العلوم والتكنولوجيا والبنية التحتية والتحصيل العلمي للقوى العاملة الزراعية.

4- دراسة(نعمة،2007) والتي من أهم اهدافها تسليط الضوء على إدارة المخاطر الزراعية في سورية حيث تواجه الزراعة السورية أشكالا مختلفة من المخاطر منها المخاطر الطبيعية كالتغيرات المناخية والحرارة والصقيع والجفاف وندرة الامطار أو زيادتها التي تؤدي الى التذبذب بالانتاج والاسعار وبالتالي التعرض لمخاطرها ومن المخاطر ايضا ضعف عمليات التسويق الداخلي والخارجي وعدم استقرار الاسعار، وكان من أهم مانتجت عنه عدم وجد حكومية تختص بالمخاطر الزراعية وحيثياته وطرق تفعيله، وأوصت الى ضرورة تطوير أنظمة التأمين الخاصة والعامة والمشتركة ، ووضع الية مناسبة للتعويض على المزارعين ، وتأسيس شبكات الامان الاجتماعي .

5- دراسة (مصطفى واخرون ،2010) هدفت الى الوصول الى الاجراءات والتحوطات التي تتبعها البنوك الزراعية للتغلب على المخاطر ومعرفة اساليب وادوات إدارة المخاطر، وللوصول الى ذلك تم اعداد استبيان يحتوي على 26 سؤال يمثل كل منها مؤشر على ان يكون له تأثير وعلاقة بالمخاطر المختلفة التي لها تأثير سلبي أو ايجابي على اداء البنوك وتم توزيع الاستبيان على البنوك والمؤسسات ذات الاختصاص بالموضوع في دول الشرق الادنى وشمال افريقيا، وتوصلوا الى انا ماتعاني منه البنوك الزراعية أولا المخاطر الإدارية بأنواعها وثانيا مخاطر تتعلق بالسياسات وثالثا مخاطر تتعلق بضروف الطبيعة، وأوصت الدراسة الى العديد من التوصيات اهمها انشاء دائرة متخصصة في إدارة المخاطر وتوفير بيئة من السياسات المناسبة

6- دراسة (Al-Maghazi et al, 2019) والتي هدفت بشكل رئيسي الى تفعيل دور الارشاد الزراعي في إدارة المخاطر الزراعية من وجهة نظر المرشدين الزراعيين من خلال التعرف الى مستوى شيوع المخاطر الزراعية وأولوية التدخل فيها من وجهة نظرهم والتعرف على احتياجات المعرفية للمرشدين الزراعيين فيما له علاقة بالمخاطر الزراعية والتعرف على مستوى تقديم الانشطة الارشادية في مجال استراتيجيات إدارة المخاطر الزراعية والتعرف على مقترحات المرشدين الزراعيين لتفعيل دور الارشاد الزراعي في إدارة المخاطر الزراعية، وللوصول الى تلك الاهداف واستخراج النتائج تم تجهيز استبيان فحواه اهداف الدراسة وتعبئتها من المرشدين الزراعيين في المنطقة الدراسة. ومن اهم نتائج الدراسة تعزيز التعاون بين الجاهات البحثية وعقد الدورات التدريبية المتخصصة بإدارة المخاطر الزراعية وتدريب المرشدين على كيفية تنظيم المزارعيين وادارتهم، فيما اوصت الدراسة الى استحداث قسم إدارة المخاطر في الهيكل التنظيمي لجهاز الارشاد الزراعي ، واعادة تحديد دور وواجبات المرشدين الزراعيين وتحسين مهاراتهم ومعلوماتهم المتعلقة بالمخاطر الزراعية وادارتها.

بعد العرض السابق لبعض الدراسات السابقة المتنوعة من شتى الدول والباحثين بات واضحا ان تلك الدراسات قد اهتمت بموضوع إدارة المخاطرة في الزراعة من خلال تخصيص ادارات مستقله مهمتها المخاطر الزراعية وتفعيل هذه الادارات والمؤسسات من خلال ارشاد المزارعين للوقاية من المخاطر وطرق التعامل معها عند وقوعها ووضع الاستراتجيات المثلى لمساعدة المزارع وتحمل جزء من هذه المخاطر للأبقاء علية في عالم الزراعة ويبقى القطاع يؤدي مهمته الوطنية اقتصاديا واجتماعيا، وبناءً على ما سبق ومن خلال عمل هذه المراجعات للأدبيات والدراسات السابقة وجد الباحث انها ساعدت في اختيار المنهجية الصحيحة والأساليب الإحصائية وطرق التحليل المناسبة التي تحقق اهداف هذه الدراسة، كما انها ساعدت أيضا في عرض الاطار النظري الذي يعتبر حجر الأساس الذي تم من خلاله بناء واعداد أداة الدراسة الحالية ،وتغذيته ببعض البيانات المتعلقة بصندوق إدارة المخاطر وتفعيلة وتوجهات المزارعين نحوها وعلى الرغم مما قدمته هذه الدراسات من إضافات نوعية في هذا المجال الا ان الدراسة الحالية تميزت ايضا بانها وضعت تصور شامل ومتكامل لمدى انتشار صندوة إدارة المخاطر وطرق تفعيلة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المزارعين انفسهم .

الأدب النظري:

أولاً: المخاطر الزراعية:

ان الزراعة قطاع فريد من نوعه لاعتماده على المناخ والمتغيرات البيولوجية ولذلك لابد من تحديد وتقييم المخاطر للتأكد من أن القرارات المتخذة في الزراعة ستؤدي الى نتائج ايجابية (Girdziute, 2012)، وتشغل المخاطر بال الكثير من البشر؛ مُشيرتاً في معناها العام الى احتمالية حدوث أمر سيئ (نعمة، 2007). وبالمعنى الاقتصادي، فالمخاطر هي احتمالية حدوث أمر متوقع أو غير المتوقع يؤثر بشكل سلبي على رأس المال المُصرف أو على العوائد (ISO, 2009)، أما بالسياق الزراعي فتم تعريفه وفقا لصندوق إدارة المخاطر الزراعية الأردني بأنه المخاطر الزراعية: الاخطار التي تصيب الممتلكات والمنتجات الزراعية لمستفيدين ، وتشمل الاخطار الطبيعية كالجفاف والثلوج والامطار الغزيرة والبرد والعواصف والسيول والصقيع ، كما تشمل ايضا الافات المرضية والحشرية والوبائية التي قد تصيب النبات والحيوان بشكل وبائي (قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية، 2015).

ويتعرض القطاع الزراعي إلى عدة أنواع من المخاطر التي تؤدي إلى فقدان الدخل الزراعي أو إحداث خسائر مباشره أو غير مباشره للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، فقد يتعرض إلى موجات من الجفاف إضافة إلى موجات من الصقيع والآفات والأمراض النباتية والحيوانية

الوبائية التي تتطلب استعدادات كبيرة للحد وتقليل أثارها على القطاع الزراعي وعلى المزارعين، اذ يتصف القطاع الزراعي بأنه من أكثر القطاعات خطورة، حيث انه ليس صناعة فقط، وإنما هو نظام توزيع وإنتاج وتبادل بين العناصر الأساسية والعناصر التي يحتاجها الإنسان (طاهات، 2010).

هنا لا بد من دعم هذا القطاع وتوجيه السياسات التنموية للحفاظ على أهميته بل وتمكينه من لعب دور أكبر من حيث مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي، خصوصاً في ظل العولمة التي تشكل تحدياً صعباً أمام هذا القطاع والقطاعات الأخرى . إضافة إلى التعرف إلى مصادر المخاطرة وأساليب إدارتها والتعامل معها وكذلك التعرف إلى توجهات المزارعين نحوها لتؤخذ في الاعتبار من قبل العاملين والذين لهم علاقة مباشرة مع القطاع الزراعي من أصحاب القرار والاستشاريين والمرشدين الزراعيين وغيرهم، ومن هنا يجب على الحكومات والاسر والشركات الاستجابة لمجموعة واسعة من مصادر المخاطرة ، والتأكيد على دور السياسة المتكاملة من قبل الحكومه في إدارة المخاطرة(حسو واخرون، 2022)، وعليه يمكن للباحث تعريف المخاطر الزراعية على أنها كل ما تتعرض له العملية الزراعية بكافة اركانها من تهديدات طبيعية وغير طبيعية تؤثر سلبا على مخرجتها وتسبب بخسائر إقتصادية على المزارعين.

ثانياً: صندوق إدارة المخاطر الزراعية:

توجه الدولة اهتمامها نحو مسألة المخاطر الزراعية وتتدخل لحماية الفئات الضعيفة في المجتمع وعمال القطاع الزراعي. كما انها تسعى أيضًا الى توجيه المساعدات الاجتماعية نحو التعامل مع حالات الكوارث المرتبطة بالقطاع الزراعي وتوفر الدعم الملائم بهدف توفير تغطية تأمينية مناسبة لهذا القطاع(القاضي، 1992)، ولابد من التخطيط الاستراتيجي لكيفية تغطية المخاطر الزراعية كالجفاف والحرارة لكونها من الاكثر تكلفة فلابد من تنظيمه من خلال جهه حكومية لضمان العدالة وتوزيع الاعباء(المختار، 2018). ويمكن للحكومة ايضا ان تلعب دورا مهما من خلال تهيئة الضروف ودعم المزارعين حتى يتمكنوا من إدارة المخاطر في الزراعة بشكل معقول(Kirechev, 2018)، حيث ان ندرة وجود الادارات المتخصصة في إدارة الازمات والمخاطر الزراعية لتقديم المشورة والنصح والدعم تجاه المخاطر الزراعية من اهم المشكلات من وجهة نظر المزارعين(ابوالعينين واخرون، 2019) .

وقد تنبهت الحكومة الأردنية لأهمية المخاطر الزراعية وضرورة ايجاد مؤسسة رسمية معنية بإدارة المخاطر الزراعية، فأنشأت صندوق إدارة المخاطر الزراعية كمؤسسة حكومية تتبع لوزارة الزراعة يهتم بالنباتات والمنتجات النباتية والحيوانات والمنتجات الحيوانية، تم إنشاؤه بموجب قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (5) لسنة 2009 (وزارة الزراعة، 2009). ويخضع هذا الصندوق في عمله لقوانين وأنظمة خاصة به، والمستفيد من الصندوق هو المزارع وكل من يقوم بعملية الانتاج الزراعي مالكاً كان أو مستأجراً أو شريكاً على أن يكون مشتركاً في الصندوق (قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية، 2015). وقد حددت أنظمة الصندوق شروط الاشتراك فيه، ولكون المستفيدين من أعماله هم المشتركين فيه، فإن توسيع عدد هؤلاء المشتركين يعني بالنتيجة امتداد خدمات الصندوق؛ ومنها التأمين ضد المخاطر الزراعية، لتُغطي أكبر عدد ممكن من المزارعين، بما يستدعي تحفيز المزارعين للمبادرة في الاشتراك فيه ليتسنى لهم الاستفادة من خدماته (موقع صحيفة الرأي، 2009).

وقد حدد الصندوق الإطار العام لإدارة المخاطر الزراعية والحد من آثارها من حيث تشجيع المزارعين والمستفيدين على اتباع الوسائل للتقليل ما أمكن منها، وتطوير تقنيات للحد من الخسائر الناجمة عنها قدر الامكان فضلاً عن تعويض المزارعين المتضررين من المخاطر (دوجان، 2019). حيث حددت المادة الرابعة من قانون الصندوق جملة الأدوار التي يتخصص بها هذا الصندوق من خلال تحديده للأهداف التي يسعى لتحقيقها والمتجسدة في: إدارة المخاطر التي يتعرض لها القطاع الزراعي في المملكة "الأردن" والحد من آثارها. وتعويض المستفيدين في حال وقوع المخاطر الزراعية وفق أسس وآليات وسقوف تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية يتضمن تحديد مقدار اشتراكات المستفيدين. وتعويض المزارعين المتضررين من الصقيع وفق أسس وآليات وسقوف تحدد بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية. وبناء القدرات المؤسسة في مجال إدارة المخاطر الزراعية. والمساهمة في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة، وتشجيع المزارعين والمستفيدين على اتباع الوسائل الحديثة لتقليل المخاطر الزراعية ما امكن وتطوير تقنيات السيطرة عليها للحد من الخسائر الناجمة عنها (قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية، 2015).

كما يتضح دور الصندوق من خلال المهام الموكلة للجنة إدارة شؤون الصندوق، حيث يُدرا هذا الصندوق من خلال هذه اللجنة التي نصَ على تشكيلها نظام إدارة شؤون صندوق إدارة المخاطر الزراعية، التي أَسندَ لها هذا النظام المهام التالية: رسم السياسة العامة للصندوق وإقرار الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها. واعتماد دليل التكاليف والعائدات للمنتجات الزراعية. والسعي لدعم الموارد المالية للصندوق. وإصدار أوامر الصرف من الصندوق. وإقرار نِسب التعويض وسقوفها بناء على تنسيب لجنة التعويض المشكلة بمقتضى نظام تعويض المزارعين المتضررين من الصقيع. وإقرار مشروع موازنة الصندوق. كما للصندوق إنشاء برنامج التكافل التعاوني بهدف اقامة التعاون المتبادل بين المشتركين فيه وتقديم العون والمساعدة المالية لتعويضهم عن الاضرار التي تلحق بمنتجاتهم الزراعية عند تحققها، وللجنة في

سبيل تحقيق مصالح الصندوق أن تتعاون مع اتحاد شركات التأمين. وبموجب المادة السابعة من هذا النظام، فإن أوجه الصرف من الصندوق تتحدد على النحو التالي: المبالغ المخصصة لتعويض المزارعين عن المخاطر الزراعية، والمبالغ المخصصة لتعويض المزارعين المتضررين من الصقيع، والمبالغ المخصصة للمستفيدين وفق نظام تعويض المشتركين في صندوق المخاطر الزراعية، والنفقات التشغيلية التي تقررها اللجنة لعمل الصندوق (نظام إدارة شؤون صندوق إدارة المخاطر الزراعية، 2016). وتتكون الموارد المالية للصندوق من: المبالغ التي ترصد سنوياً في الموازنة العامة له، وعشرة بالمائة من الرسوم المستوفاة عن المنتج في أسواق الجملة للخضار والفواكه، ونصف بالمائة من قيمة مشتريات التجار من الخضار والفواكه في أسواق الجملة للمنتجات البستانية، واشتراكات المستفيدين من الصندوق، والمساعدات والهبات والمنح والتبرعات (قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية، 2015).

من ثم، يتضح للباحث من هذه النصوص القانونية المنظمة لصندوق إدارة المخاطر الزراعية والمحددة لأدواره، أن هذا الصندوق هو مؤسسة وطنية حكومية معنية بإدارة المخاطر الزراعية في الأردن وتعويض المزارعين عن الخسائر التي يتعرضون إليها نتيجة المخاطر الزراعية، فهذا الصندوق في أحد جوانبه من قبيل مؤسسة تأمين عن المخاطر الزراعية بهدف تعويض المزارعين المتضررين من المخاطر، وأن هذا الصندوق ليس مؤسسة تمويلية اقراضية معنية بتقديم قروض مالية للمزارعين أو منحهم مساعدات مالية لتشجيع المزارعين من ممارسة النشاط الزراعي. كما يتبين من النصوص القانونية أن هذا الصندوق غير مُخول قانونياً بإقامة شراكات أو تعاون مع البنوك التجارية بهدف تمويل المزارعين، الى جانب ذلك، فإن الصندوق غير مخول بالتدخل في عمل البنوك التجارية التي تمنح قروض وتسهيلات ائتمانية للمزارعين، بمعنى أن الصندوق مُخول في التدخل في العلاقة القانونية التعاقدية بين البنوك والمزارعين. وقد خلت أحكام قانون ونظام الصندوق من أي نص يُشير الى ذلك. وبمراجعة الباحث لنظام تعويض المشتركين في صندوق إدارة المخاطر الزراعية،i تبينَ له خلوه من أي نص يُقِر بدور للصندوق في المساهمة بسداد جزء من القروض البنكية للمزارعين المتضررين من المخاطر الزراعية.

مجتمع ومنهج الدراسة:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يعد لواء الاغوار الشمالية احد الوية محافظة اربد شمال الأردن مركزه مدينة الشونة الشمالية، ويبلغ عدد الوية الأردن 51 لواء مقسمة على اثنا عشره محافظه وتبلغ مساحة اللواء 246 كم2 ويشكل 0.003 من مساحة الأردن بكثافة سكانية 508/كم مربع وباجمالي سكان 135240 نسمة (موقع وزارة الداخلية الأردنية، https://moi.gov.jo) ، وتعتبر الاغوار الشمالية الجزء الشمالي من وادي الأردن حيث يعتبر الوادي من أكثر المناطق خصوبة في المملكة ويمتد من الحدود الشمالية وصولا الى البحر الميت. ويتميز نمط الحياة في اللواء بين النمط الريفي والحضري، ولأسباب تتعلق بالجهد اللازم لتغطية وادي الأردن بأكمله وشمولية اللواء على معظم الأنشطة الزراعية المروية تم اختيار هذة المنطقة.

ولكن بالرغم من مساحته الصغيرة لكن اهميته كبيرة وبالاخص الزراعية اذ يشكل 5% من المساحات المستغلة في الأردن على الرغم من صغر مساحته الكلية، وتبلغ عدد الحيازات الزراعية في الاغوار الشمالية 4093 حيازه بواقع 13085 هكتار منها 3012 حيازه نباتية اي ان معظم الحيازات في اللواء هي نباتية نظرا لطبيعة المنطقة والمناخ التي تلائم زراعة انواع شتى من النباتات وعلى رأسها الحمضيات والخضروات، في حين يبلغ عدد حيازات الخضروات بواقع 1077 حيازة اذ تشكل 35% من الحيازات النباتية في المنطقة (دائرة الاحصاءات العامة، 2021) .

أما بالنسبة لمساحة الخضروات المزروعة في الاغوار الشمالية مقارنة بمساحة الخضروات في المزروعه في المملكة فتشكل في معظم السنوات 10% من المساحة وهذا ايضا يدل على مدى اهمية مزارع الخضروات في اللواء بالنسبة للمملكه اذ يعتبر اللواء من الالوية الاستراتيجية لأنتاج الخضروات ومناخه الذي يتمتع فيه يجعل لأنتاجة اكبر اهمية فمن أصل 51 لواء يشكل 11% من الانتاج الكلي في الأردن لسنة 2019 وهو من اصغر الالوية مساحة (دائرة الاحصاءات العامة، 2019)،

أما عن الانتاج في الخضروات فيبلغ انتاج الاغوار الشمالية من الخضروات 10% من انتاج المملكة اذ تؤكد هذه النسبة على أهمية زراعة الخضوات في المنطقة وأهميتها من الناحية الاقتصادية والامن الغذائي في توفير كمية جيدة جدا للوصول الى الاكتفاء الذاتي في الخضروات وفتح اسواق خارجية بما يدعم الاقتصاد الوطني (دائرة الاحصاءات العامة، 2019).

ويبلغ العدد الاجمالي لمزارعي الخضروات في لواء الاغوار الشمالية (1500) مزارعاً (مديرية زراعة الأغوار الشمالية، 2022). جرى أخذ عينة منهم بنسبة (20%) أي ما يبلغ (300) مزارع جرى تطبيق أداة الدراسة عليهم، جرى اختيارهم بالطرقة القصدية لمراعاة تمثيل العينة لكافة المتغيرات الديمغرافية المُراد دراستها. وبلغت نسبة الاسترداد (93%) بواقع (279) مزارع، بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل

الاحصائي (186) استبياناً أي ما نسبته (62%) من أفراد العينة، وقد عُدت هذه النسبة كافية ومقبولة لتمثيل مجتمع الدراسة. والجدول رقم (1) يوضح الخصائص الديمغرافية والتكرارات والنسب المئوية لأفراد العينة .

الجدول رقم (1): الخصائص الديمغرافية والتكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة

الخصائص	الفئه	التكرار	النسبة المئوية
العمر	(25) سنة فأقل	28	%15.1
	من (26) الى (50) سن	66	%35.5
	(51) سنة فأثر	92	%49.4
	المجموع	186	%100
الحالة الاجتماعية	اعزب	35	%18.8
	متزوج	151	%81.2
	المجموع	186	%100
المستوى التعليمي	امي	21	% 11.3
	يقرأ ويكتب	15	% 8.1
	اعدادي	46	% 24.7
	ثانوي	42	% 22.6
	معهد او جامعي	62	% 33.3
	المجموع	186	%100
الخبرة الزراعية	(5) سنوات فأقل	36	%19.2
	من (6) الى (10) سنوات	37	%19.8
	(11) سنة فأكثر	113	% 61
	المجموع	186	%100

ثانياً: منهج وأداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي التحليلي حيث تم اخذ عينة تألفت من 186 مزارع من مزارعي الخضروات في مناطق مختلفة من الاغوار الشمالية وذلك للحصول على معلومات حول صندوق إدارة المخاطر ومدى فعاليته من خلال المزارعين من خلال استبانة تم تصميمها لهذا الغرض وبعد التحقق من صدقها من خلال مجموعة من الخبراء والمختصين بالاضافة الى مدى الاتساق الداخلي للاجابات المشاركين على فقراتها. وتم عرض البيانات الديمغرافية للمشاركين باستخدام الجداول التكرارية والنسب المؤية وكما تم عرض اجابات المشاركين باستخدام الاحصاء الوصفي كالوسط الحسابي والانحراف المعياري .

النتائج المناقشة

نتائج السؤال الأول: للإجابة على السؤال: (ما مدى معرفة مدى انتشار صندوق إدارة المخاطر بين مزارعي الخضرووات في لواء الأغوار الشمالية في الأردن؟)، فقد تم استخراج التكرارات الحسابية والنسب المؤية والجدول رقم (2) يبين ذلك.

جدول رقم (2) يوضح توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " هل انت مشترك في صندوق إدارة المخاطر؟"

هل انت مشترك في صندوق إدارة المخاطر	التكرارات	النسب %
نعم	67	36
لا	119	64
المجموع	186	100

من خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة افراد العينة ممن اجابوا على هذا السؤال الغير مشتركين في صندوق إدارة المخاطر بلغت 64%، وفقط 36% هم مشتركون.

جدول رقم (3) توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " هل كنت مشترك في السنوات الماضية جميعها؟"

هل كنت مشترك في السنوات الماضية جميعها	التكرارات	النسب %

هل كنت مشترك في السنوات الماضية جميعها	التكرارات	النسب %
نعم	67	36
لا	119	64
المجموع	186	100.0

من خلال الجدول السابق يتبين أن أغلب افراد العينة غير مشتركين في السنوات الماضية جمعها حيث بلغت نسبتهم (64%) من عينة الدراسة وهم الاعلى تكرارا، بينما بلغت نسبة افراد العينة ممن كانوا مشتركين في السنوات الماضية جميعها (36%) من حجم العينة وهم الاقل تكراراً.

تبين من السؤال الاول ان وجود الصندوق لايعني فعاليته فنسبة 64% من مزارعي الخضروات في الاغوار الشمالية والتي تعتبر من اهم مناطق الزراعة في الأردن وبالاخص الخضروات يثير العديد من التساؤلات ومنها كيف سيقوم بدوره الذي انشأ من أجلة؟ ولماذا المزارعون عازفون عن الاشتراك فيه؟ يبدو عدم وجود كادر مدرب وله وظائف صارمة لمعرفة كيفية تنظيم الموسم الزراعي من خلال الخطة الموسمية وأخذ بعين الاعتبار موضوع المخاطر فيها وتحمل الصندوق جزء من هذه المخاطر حال من عزوف المزارعين عن الاشتراك.

نتائج السؤال الثاني: للأجابة على سؤال ماهي اهم الاسباب الاسباب التي ادت الى عدم الاشتراك في الصندوق من وجهة نظر المزارعيين في لواء الاغوار الشمالية ؟ فقد تم استخراج التكرارات الحسابية والنسب المؤية والجدول رقم (5) يبين ذلك.

جدول رقم (4) يوضح توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " في حال الإجابة بلا، لماذا؟"

السبب	التكرارات	النسب %
صعوبة تحصيل الاوراق الرسمية	12	10%
غير فعال	40	33%
غير مهتم	45	38%
لا اعلم عنه	22	19%

وتعود أسباب عدم الاشتراك الى ان اغلبهم غير مهتم بنسبة (38%)، ويليها بان الاشتراك غير فعال بنسبة (33%)، وبنسبة (19%) لا يعلموا عنه، ونسبة (10%) لصعوبة تحصيل الأوراق الرسمية، والجدول (36) يوضح ذلك.

من اجابات المزارعين توضح لدينا ان الصندوق لايلبي طموحات المزارعين فهم غير مهتمين بالاشتراك بالاضافة لقولهم انه غير فعال وهذا ماتم تفسيرة في الاجابة عن السؤال الاول ، اضف الى ذلك أن نسبة 19% لايعلمون بوجوده وهذا يقودونا الى أنه لايكفي وجود الصندوق بقدر انه لابد من العمل لنشره والتعريف به وتوزيع فروع له على المناطق الزراعية في الأردن ، في حين ان صعوبة تحصيل الاوراق فلابد من العمل على تسهيل الاجراءات وعمل خطة للموسم من قبل الزراعة والاستكمال لما بعد الحصاد كون المزراعين يتعاملون مع نبات (كائن حي) .

نتائج السؤال الثالث : للأجابه عن سؤال مادرجة تقبل مزارعي الخضروات عن مبالغ الانتساب لصندوق إدارة المخاطر؟

تم سؤال المزارعين عن المبلغ المدفوع هل هو مناسب فكان الاجابات كما في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5) توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " هل المبلغ المدفوع مناسب؟"

هل المبلغ المدفوع مناسب؟	التكرارات	النسب %
لا	51	76
نعم	16	24
المجموع	67	100.0

تبين أن أغلب افراد العينة (المشتركون في صندوق المخاطر) اجابوا بان المبلغ المدفوع غير مناسب حيث بلغت نسبتهم (76%) من عينة الدراسة وهم الاعلى تكرارا، بينما بلغت نسبة افراد العينة ممن اجابوا بان المبلغ المدفوع مناسب (24%) من حجم العينة وهم الاقل تكراراً. وهذا يعطينا جانب انه لابد من عمل لجنة تظم المزارعين من كافة طبقاتهم مع إدارة الصندوق لتحديد المبلغ بما يتناسب والمزارع كون نظام الصندوق نظام حكومي غير ربحي قائم على درء المخاطر في الزراعة الأردنية وايضا من اهدافة تعويض المزارع والتقليل من خسائرة لديمومة العمل الزراعي والابقاء علية في الاستثمار في القطاع الزراعي .

وتم سؤال العينة التي اجابت في السؤال السابق بأن المبلغ المدفوع غير مناسب عن تقدير المبلغ من وجهة نظره يكون مناسب بالنسبه للدونم الواحد ،

جدول رقم (6) توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " كم المبلغ اللازم دفعه لتشترك في صندوق إدارة المخاطرسنويا ؟"

العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
51	17.3	7.61

من خلال الجدول السابق يتبين أن معدل المبلغ المناسب للمزراعين في منطقة الدراسة دفعه للاشتراك سنويا عن الدونم الواحد(1000م2) في صندوق إدارة المخاطر تبعا لرأي العينة هو (17.3) دينار وبانحراف معياري (7.61).

نتائج السؤال الرابع: للاجابة عن سؤال ما مدى فعالية صندوق إدارة المخاطر في تعويض مزارعي الخضروات المتضررين من المخاطر الزراعية ؟ تم توجية سؤال للعينة المشتركة في الصندوق هل استفدت من التعويض من قبل فكانت اجاباتهم على النحو الاتي

جدول رقم (7) توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " هل استفدت من التعويض من قبل؟"

الاستفادة من التعويض	التكرارات	النسب %
نعم	22	33
لا	45	67
المجموع	67	100.0

من خلال الجدول السابق يتبين أن أغلب افراد العينة لم يستفيدوا من التعويض حيث بلغت نسبتهم (67%) من عينة الدراسة وهم الاعلى تكرارا، بينما بلغت نسبة افراد العينة ممن استفادوا من التعويض (33%) من حجم العينة وهم الاقل تكراراً. وهذا يؤكد عدم فعالية الصندوق وأن المزارعين يرون انه لاجدوى من الاشتراك في الصندوق ،مما يلقي مسؤولية اضافية على الصندوق والقائمين علية بكيبفة تحسين الصندوق ومدى شمولية تغطيتة في التعويض من كوارث الطقس والامراض وأي مخاطر يتعرض لها القطاع الزراعي مما يشجع المزارع من الاشتراك في الصندوق .

وللاستفسار أكثر عن التعويض في حالة حدوث احدى المخاطر تم طرح السؤال على عينة الدراسة فكانت الاجابةكما في الجدول رقم (9)

جدول رقم(8) توزيع أفراد الدراسة حسب سؤال " هل انت راض عن التعويض؟"

الرضا عن التعويض	التكرارات	النسب %
نعم	6	9
لا	61	91
المجموع	67	100.0

من خلال الجدول السابق يتبين أن أغلب افراد العينة غير راضيين عن التعويض حيث بلغت نسبتهم (91%) من عينة الدراسة وهم الاعلى تكرارا، بينما بلغت نسبة افراد العينة ممن هم راضيين عن التعويض (9%) من حجم العينة وهم الاقل تكراراً، وهذه النسبة من عدم الرضى كفيلة ببعث تصور عن الية عمل الصندوق ولماذا المزارعين غير مشتركين فية وفي الجانب الاخرلابد من تقدير الخسائر عند حدوث الكوارث وتعويض المزارعين بما يعوض خساراتهم وهذه هي مسؤولية الصندوق وهو جوهرعمله .

الاستنتاجات والتوصيات

تمثل الهدف الرئيسي من الدراسة بمعرفة دور صندوق إدارة المخاطر الزراعي والية تفعيله لتحقيق الاهداف المرجوة من وجوده. وذلك من وجهة نظر مزارعي الخضروات في الاغوار الشمالية في الأردن، حيث تم طرح إستبيان على عينة منهم تكنون من 186 مزارعا. و تم استخدام اسلوب التحليل الكمي والوصفي لتحليل الاجابات وتفسيرها. وأظهرت ابرز النتائج أن غير المشتركين في صندوق إدارة المخاطر بلغت نسبتهم (64%) وتعود أسباب عدم الاشتراك الى ان اغلبهم غير مهتم بنسبة (38%)، وأن غالبية المزارعين المشتركين في الصندوق بنسبة (76%) يعتقدون أن مبلغ الاشتراك المدفوع للصندوق غير مناسب. ولمعالجة ذلك أظهر المزارعين أن معدل المبلغ المناسب يتوجب أن يبلغ (17.3) دينار عن الدونم الواحد. كما تبين أن (67%)من مزارعي عينة الدراسة لم يستفيدوا من التعويض الذي يقدمه الصندوق من قبل، وأن (91%) من المزارعين الذين حصلوا على التعويض من الصندوق غير راضيين عن مبالغ التعويض.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقه توصي الدراسة بما يلي :

1- الاخذ بعين الاعتبار وجهات نظر المزارعين التي كشفت عنها اداة الدراسة الحالية تجاة صندوق إدارة المخاطر الزراعية والعمل على ايجاد الحلول المناسبة .

2- التركيز على اجراء البحوث والدراسات في مجال المخاطر الزراعية في زراعة الخضروات وادارتها والاستفاده من النتائج فيما يخدم العملية الزراعية للخضروات في الأردن.

3- على الصندوق تكثيف جهوده التوعوية الموجهة للمزارعين عن أهمية أشتراكهم بالصندوق لرفع نسبة المشتركين فيه.

4- على القائمين بإدارة الصندوق تخفيض مبالغ الاشتراك في الصندوق.

5- على إدارة الصندوق رفع قيم مبالغ التعويض الممنوحة للمزارعين المتضررين من المخاطر، مع توسيع دائرة المخاطر الزراعية التي يشملها التعويض.

6- اجراء المزيد من الدراسات على المخاطر الزراعية في كافة القطاعات الزراعية من اجل الوصول الى سياسات زراعية تتضمن المخاطر الزراعية وادارتها.

7- اتباع سياسات زراعية واضحة المعالم تعتمد على تجنب الاخطار المحتملة قبل وقوعها كأسلوب وقائي وبعد وقوعها كأسلوب علاجي .

8- تعزيز دور صندوق إدارة المخاطر الزراعية وتفعيله بشكل اكبر ليكون مضلة لكافة المخاطر الزراعية التي تتعرض لها العملية الزراعية بكافة اشكالها وذلك بكافة الوسائل وعلى رأسها التعويض المالي .

9- تفعيل دور الارشاد الزراعي في عملية إدارة المخاطر الزراعية وذلك بتسليط الضوء على المخاطر الزراعية وفهمها بشكل اكبر والعمل على تقييمها وايجاد طرق الوقاية منها أو الحد منها وعلاج اثارها .

قائمة المصادروالمراجع

المراجع العربية

- وزارة الزراعة الأردنية. (2020). مديرية المعلومات والاحصاءات الزراعية، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2019، عمان – الأردن.
- موقع وزارة الزراعة الأردنية. معلومات زراعية-الزراعة بالاقام لسنة 2021، تاريخ الزيارة: 2023/3/15، متاح عبر الرابط: https://www.moa.gov.jo/Default/Ar.
- موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2023). الفواكه والخضروات. تاريخ الزيارة: 2023/5/10، متاح عبر الرابط: https://www.fao.org/3/cb2395ar/online/src/html/fruit-and-vegetables.html.
- وزارة الزراعة الأردنية. (2021). مديرية المعلومات والاحصاءات الزراعية، الزراعة بالارقام ، عمان – الأردن.
- دائرة الاحصاءات العامة. (2019). نشرة الاحصاءات الزراعية، عمان ،الأردن .
- دائرة الاحصاءات العامة. (2021). نشرة الاحصاءات الزراعية، عمان ،الأردن .
- موقع وزارة الداخلية الأردنية. (2023). المحافظات والمراكز الإدارية، محافظة اربد، لواء الاغوار الشمالية، تاريخ الزيارة: 2023/6/5. متاح عبر الرابط :https://moi.gov.jo
- جريدة الرأي.(2023).اقتصاد.تاريخ الزياره:2023/2/8 متاح عبر الرابط : /https://alrai.com
- مديرية زراعة الأغوار الشمالية. (2022). وثيقة رسمية موجهة للباحث صادرة عن مديرية زراعة الأغوار الشمالية بتاريخ: 2022/2/20.
- نعمة، نوال. (2007). إدارة المخاطر الزراعية في ظل اقتصاد السوق: وتحديات السياسات الزراعية السورية ، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، سوريا.
- القاضي، عبدالحليم. (1992). التغطيات التأمينية وإدارة المخاطر الزراعية: الجزء الثاني، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، 4 (4)، 150- 176.
- مصطفى، محمد، وعلي، محمد، والعوايدة، محمد. (2010). إدارة مخاطر التمويل الريفي في إقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عمان-الأردن، الاتحاد الإقليمي للتمويل الريفي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا.
- أبو العنين، مصطفي، والقرقاري، أبو مسلم. (2019). تقييم دور الارشاد الزراعي في مواجهة المخاطر الزراعية من وجهة نظر الزراع بمحافظة الاسماعيلية، مجلة كلية الزراعة لجامعة أسيوط، 50 (1)، 195-209.
- المختار، زابي. (2018). دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف-المسيلة-، الجزائر.

- وزارة الزراعة الأردنية. (2009). قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (5) لسنة 2009 وتعديالته . الجريدة الرسمية عدد(4948)،بتاريخ 2009/2/1،عمان-الأردن.
- العدوان، هلا. (2009). صعوبات تواجه عمل صندوق المخاطر الزراعية رغم مرور أشهر على انطلاقه، موقع صحيفة الرأي، تاريخ النشر: 11/7/ 2009، تاريخ الزيارة: 2023/9/12، متاح عبر الرابط: https://alrai.com/article/361453/محليات/صعوبات-تواجه-عمل-صندوق-المخاطر-الزراعية-رغم-مرور-اشهر-على-انطلاقه.
- قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (5) لسنة 2009 وتعديلاته بموجب القانون المعدل رقم (42) لسنة 2015، المادة (2).
- موقع صحيفة الرأي، كيف سيعمل صندوق إدارة المخاطر الزراعية، تاريخ النشر: 2009/2/4، تاريخ الزيارة: 2023/9/12، متاح عبر الرابط: https://alrai.com/article/50428/كيف-سيعمل-صندوق-إدارة-المخاطر-الزراعية.
- دوجان، عبد الحليم. (2019). المخاطر الزراعية والمثلث الآمن، موقع عمون الاخبارية، تاريخ الزيارة: 2023/9/12، متاح عبر الرابط: https://www.ammonnews.net/article/502392.
- نظام إدارة شؤون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (72) لسنة 2016، المواد (3، 4، 6، 7).
- قانون صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (5) لسنة 2009 وتعديلاته بموجب القانون المعدل رقم (42) لسنة 2015، المادة (2).
- نظام تعويض المشركين في صندوق إدارة المخاطر الزراعية رقم (56) لسنة 2012.
- حسو، زينب، ويوسف، ماهر، وفرداوي، نيروز. (2022). تحليل المخاطرة لمربي دجاج البياض في محافظة حلب، المجلة السورية للبحوث الزراعية، 9 (1)، 108- 118.
- طاهات، ابراهيم. (2010). تأثيرسياسات الدعم الحكومي وتحليل المخاطرة في انتاج الخضروات في حوض اليرموك(سوريا) وفي وادي الأردن (الأردن).رسالة دكتوراه، كلية الزراعة .جامعة حلب، سوريا.

References in inglsh:

- Girdžiūtė, L. (2012). Risks in agriculture and opportunities of their integrated evaluation. Procedia-Social and Behavioral Sciences,Vol. 62, 783-790.
- Al-Maghazi, W., Saleh, H., Saafan, E., & Ibrahim. (2019).Activating the Role of Agricultural Extension in Agricultural Risk Management in Kafr El-Sheikh Governorate Activating the role of agricultural extension in managing agricultural risks from the point of view of agricultural extension agents in Kafr El-Sheikh Governorate. . Journal of Agricultural Economics and Social Sciences180-175 ,(3)10 ,
- Kirechev188, D. (2018). Risk Management Mechanisms in Agricultural Holdings in Bulgaria. Leadership & Management: Integrated Politics of Research and Innovations , 597
- Varangis, P., Larson, D., & Anderson, J. R. (2002). Agricultural markets and risks: management of the latter, not the former.
- Arias, D., Vieira, P. A., & Mendes, P. M. (2017). Managing extreme agriculture risks in Brazil.
- International Organization for Standardization: ISO. (2009). ISO Guide 73, date of visit: 15/6/2023, available at: https://www.iso.org/obp/ui/en/#iso:std:iso:guide:73:ed-1:v1:en.